

إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة غسان سلامة أمام مجلس الأمن
5 أيلول/سبتمبر 2018

السيد الرئيس،

أود أن أهنئ الولايات المتحدة الأمريكية على رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر وأن أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لاطلاع المجلس على آخر المستجدات.

السيد الرئيس، أعضاء المجلس الكرام

في جميع الإحاطات السابقة التي قدمتها أمام هذا المجلس، لطالما ذكرت أن الوضع القائم في ليبيا لا يمكن قبوله.

فأعمال العنف التي عصفت بالعاصمة منذ 26 آب/أغسطس أتت على ستار الهدوء الذي كان قد غلف مدينة طرابلس منذ أيار/مايو 2017.

إذ تم نشر الدبابات والمدفعية الثقيلة في الأحياء السكنية وأزهقت أرواح 61 ليبيًا وأصيب 159 آخرون بجروح. ومعظم من قضى كان من المدنيين بينهم أطفال. واضطررت العائلات لترك منازلها وأصبح النهب والجريمة أمر مألوف مع انتشار العصابات في الشوارع. ومئات المجرمين هربوا من السجن، فيما كان المهاجرون إما عالقين في مراكز الاحتجاز، أو هائمين على وجوههم في الشارع.

وأصبحت المدينة على شفا حرب شاملة.

وفي 4 أيلول/سبتمبر، توسطت البعثة لوقف إطلاق النار بين أبرز أطراف النزاع. وقد كان ذلك فاعلاً في إيقاف الاقتتال والبدء في استعادة بعض النظام إلى المدينة.

وتعمل البعثة الآن على حماية هذا السلام الهش أملأ في ترسيخته. ومن أولى الخطوات التي اتخذناها تقديم المساعدة الفنية وبذل مساعيها الحميدة دعماً لوقف إطلاق النار.

والمجموعات التي تعمد إلى انتهاك وقف إطلاق النار يجب أن تحاسب. لذا فإن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يقنان لهم بالمرصاد فرداً فرداً. فقد تجاوزنا زمن الإفلات من العقاب.

ولن نسمح بتكرار ما حصل في 2014.

السيد الرئيس،

ما اندلاع أعمال العنف هذا سوى الحدث الأخير في سلسلة الأزمات التي عصفت بلبيبا. فالأحداث التي أحاطت بمنطقة الهلال النفطي في شهر حزيران/يونيو وتموز/يوليو كانت بالفعل تهديداً كاد أن يؤدي بالبلاد إلى هوة الانقسام. وفي الأسابيع القليلة المنصرمة تلقت البلاد الأزمة تلو الأزمة.

ففي 10 آب/أغسطس، قامت مجموعات مسلحة بطرد عوائل تاورغاء بالقوة من مخيم النازحين في طريق المطار. وبعض النازحين قُتلوا وأصيب آخرون بجروح، فيما لم تسلم المنازل من التدمير ما أُجبر هؤلاء الليبيين على الفرار ليصبحوا بلا مأوى للمرة الثانية في غضون سبع سنوات. وبالرغم من الترحيب بعودة عدد من الأسر إلى تاورغاء، ما مجموعه 100 أسرة تقريباً في أواخر شهر آب/أغسطس، إلا أن مدinetهم لا تزال تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية، الأمر الذي زاد من صعوبة تحقيق العودة الكريمة لهم. وقد حذرنا جميع المجموعات المسلحة من مغبة تكرار هذه التصرفات غير القانونية البشعة. إلبار الناس على النزوح أمر غير مقبول، فما بالك بممارسة ذلك على من هم في الأصل نازحين. وكانت تلك الرسالة واضحة لكل من تسول له نفسه القيام بذلك.

وبعد الهجوم المرير على مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في 2 أيار/مايو 2018، ادعى تنظيم داعش مسؤوليته عن هجوم بالقرب من مدينة زليتن بتاريخ 23 آب/أغسطس حصد أرواح أربعة من ضباط الشرطة. فتنظيم داعش ونشاطه موجود في ليبيا وأخذ في الانتشار. وهنا، أتبه هذا المجلس إلى إمكانية أن تصبح ليبيا مأوى للمجموعات الإرهابية باختلاف مشاربها وأطلب من المجلس المساعدة للتعامل مع هذا الخطر المحدق.

وإبان الأسابيع الأخيرة، احتدم القتال بين حكومة تشناد وقوات المعارضة التشادية، وكان الجنوب الليبي ساحة لهذا الاقتتال. فقد اشترك في هذه العمليات العدائية ما يزيد على ألف مقاتل معرضين الجنوب إلى خطر أن يصبح ساحة معارك إقليمية وملاذاً آمناً للمجموعات المسلحة القادمة من خارج البلاد بما في ذلك التنظيمات الإرهابية. لذا من الضروري أن يتم تنفيذ الاتفاق الذي تم إبرامه مؤخراً بين

تشاد والسودان والنيجر وليبيا من أجل ألا تتحول ليبيا أيضاً إلى ساحة معارك بديلة لآخرين. وقد طلب الموقعون على الاتفاق من المجتمع الدولي تقديم الدعم لتنفيذ هذه الاتفاقيات، وأأمل أن ينظر أعضاء المجلس في هذا الطلب بشكل إيجابي.

ولا تزال مدينة درنة في الشرق تشهد اشتباكات متفرقة وقصف جوي. وتعمل الأمم المتحدة على تيسير تقديم المساعدات الإنسانية للأهالي المتضررين في المدينة. وهنا أكرر مناشتي جميع الأطراف لضبط النفس وحماية أرواح المدنيين الأبرياء.

ولا تزال السجون ومراكز الاحتجاز تعج بمارسات سوء المعاملة والاستغلال، ولا نزال نعاني من صعوبة كبيرة في الدخول إلى هذه المرافق سواء في الشرق أم في الغرب. وقد أخذ اللاجئون وطالبو اللجوء القابعون في مراكز الإيواء باللجوء إلى الإضراب عن الطعام علّهم يجدون مخرجاً من ظروف المعيشة الحالكة التي يقاسونها.

غير أنه لا ينبغي استخدام هذا الوضع كذرية لأي مجموعة مسلحة لفتح البوابات للإرهابيين وال مجرمين المحتجزين في موقع ما لتهجيرهم إلى أماكن أخرى.

وطوال الوقت، يعاني الليبيون من تدهور ظروف المعيشة كما عانوا في السنوات السابقة. والآن، وبالنسبة لكثير منهم، كل يوم يمر ما هو إلا محنّة تعصف بهم.

السيد الرئيس، أعضاء المجلس الكرام

يجب ألا نعود إلى الوضع الذي كان قائماً في السابق.

فخلف كل أزمة تكمن فرصة يتعين استغلالها لمعالجة الأسباب الكامنة وراءها.

فمن أجل إعادة الاستقرار إلى ليبيا، ثمة ضرورة ملحة لإرساء مؤسسات مدنية وعسكرية قوية وموحدة تعمل لمصلحة جميع المواطنين على حد سواء.

وتركز البعثة جهودها الآن في مجالين متداخلين وهما:

النص المدلّى به

أولاًً، ومن أجل ترسیخ وقف إطلاق النار، نعمل على مراجعة الوضع الأمني في مدينة طرابلس بغية الحد من تأثير المجموعات التي تتجأ إلى السلاح لتحقيق مآربها الضيقية.

وفي الأيام القادمة، ستواصل البعثة إجراء مشاورات واسعة النطاق لتعزيز وقف إطلاق النار والمساعدة في وضع آلية للرصد. وفي الوقت ذاته، سنواصل العمل مع نظرائنا الليبيين لتحديد خطوات ملموسة نحو إعادة تشكيل الوضع الأمني في العاصمة ووضع ترتيبات أكثر استدامة.

وسوف تسعى البعثة إلى تيسير هذا الجهد بطريقة شاملة وعملية، واضعة بذلك الأسس لجهود أطول أجلًا تهدف إلى تحقيق الاستقرار في البلاد من خلال إعادة توحيد مؤسسات قطاع الأمن.

فالترتيبات الأمنية المعتمدة في السابق أسهمت في تكين مجموعات تصرف بطريقة تقوم على النهب بحق أهالي العاصمة وبحق الدولة وبحق المؤسسات السيادية.

وبالفعل، قام عناصر بعض المجموعات المسلحة العاملة إسمياً تحت إشراف وزارة الداخلية باختطاف وتعذيب وقتل موظفين في مؤسسات سيادية، بينها المؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة الليبية للاستثمار.

ولقيت انقاداتنا العلنية للممارسات القائمة على النهب والتي تقوم بها المجموعات المسلحة في أرجاء العاصمة ترحيباً حاراً من الليبيين الذين ضاقوا ذرعاً بالعيش على خط الفقر بينما تنهب مواردهم الوطنية على أيدي مسلحين أصبحوا من أصحاب الملايين. وفي كثير من الحالات، كان لموافقنا أثراً الناجع. فحالة ارتهان الدولة هذه لا بد لها من نهاية، ولكن ليس لفائدة مجموعات مسلحة أخرى، بل من أجل تحقيق السيطرة الكاملة للسلطات الشرعية. ولدعمكم في هذا الشأن أهمية بالغة.

السيد الرئيس،

تتمثل ثاني أولويات البعثة في معالجة القضايا الاقتصادية التي تشكل أساس الأزمة وتتسبب في تدهور الحياة اليومية للمواطنين في جميع أنحاء البلاد. أود أن أقول بصراحة أنه إذا لم يتم وضع حد للسلب، فإن الفرص تتضاءل أمامنا في إمكانية إحراز أي تقدم في الإصلاحات الاقتصادية أو العملية السياسية.

لذا فإننا نحث على العمل على الإصلاحات الاقتصادية المتفق عليها والتي تعد ضرورية وطال انتظارها. وأدعو مصرف ليبيا المركزي وحكومة الوفاق الوطني إلى المضي قدماً وعلى الفور في الإصلاحات المتعلقة بسعر صرف العملة والدعم الحكومي.

كما إننا ملتزمون أيضاً بالدعوة إلى توزيع أكثر إنصافاً للثروة في ليبيا، لا يركز على استرضاء المجموعات ببناءً على قوتهم العسكرية، بل على تأمين معيشة المواطنين ببناءً على احتياجاتهم.

وتري البعثة في طلب رئيس الوزراء، فائز السراج، للدعم الدولي لإجراء مراجعة مالية فرصة ثمينة لتحقيق الشفافية والمساءلة بشأن كيفية إدارة ثروات البلاد.

واستجابة لطلب مجلس الأمن من البعثة في 19 تموز / يوليو تقديم اقتراحات بشأن طرائق إجراء هذه المراجعة، فقد انخرطت في العمل مع شركاء ليبيين ودوليين.

وقدمت بجمع محافظ المصرف المركزي الليبي المعترف به دولياً في طرابلس ورئيس المصرف المركزي الموازي في الشرق في اجتماع في مكتب البعثة من أجل الاتفاق على المعايير العامة للمراجعة. وفي 24 آب / أغسطس، قدم الأمين العام إلى هذا المجلس مقترنات بشأن كيفية المضي في المراجعة.

وقد بعثت هذه العملية التمهيدية أملأ، حيث رحب العديد من الليبيين باجتماع هذين المسؤولين وهو أمر لم يحدث طوال السنوات الأربع الماضية. وكانت تلك خطوة أولى نحو توحيد المصرف المركزي، والتي بدورها تعد خطوة هامة للغاية نحو توحيد البلاد.

السيد الرئيس، أعضاء المجلس الكرام

عندما تتوقف العملية السياسية، سيعتقد البعض أن هناك فرصة لفرض التغيير عبر فوهات البنادق.

وقد اتخذ الشعب الليبي قراراً واضحاً حول كيف ينبغي أن يحدث هذا التغيير - من خلال الانتخابات وبشكل سلمي وديمقراطي. وقد انعكس هذا بشكل واسع أثناء مشاورات المانقى الوطني - وهناك تقرير قيد الإعداد بهذا الشأن.

ليس من المستغرب أن الليبيين يريدون تغييراً في قيادتهم السياسية. فقد تم انتخاب أعضاء مجلس النواب منذ أكثر من أربع سنوات من قبل خمسة عشر بالمائة من السكان. وتم انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للدولة، الذي يمثل جزءاً بسيطاً من أعضاء المؤتمر

النص المدلّى به

الوطني العام، قبل ست سنوات. فيما تولت حكومة الوفاق الوطني مهامها ليس من خلال الانتخابات، بل بالتعيين وكثير منهم لم يمارسوا مهام عملهم منذ فترة طويلة.

ولكي يتم إجراء الانتخابات الوطنية، يجب استيفاء عدد من الشروط التي تستلزم جهداً كبيراً لتحقيقها، إلا أنها قابلة للتحقيق. وتعمل الأمم المتحدة جاهدة لوضع هذه الشروط موضع التنفيذ، وتشكر المجتمع الدولي على دعمه لها.

مرة تلو الأخرى، وعد مجلس النواب بتشريع قانون الاستفتاء والانتخابات. وبعد ثلات جلسات كُرست لقانون الاستفتاء، وتأخيرات عديدة، أخفق مجلس النواب في سنّ هذا القانون. ولم يدخل أولئك الذين لديهم مصلحة في إبقاء الوضع الراهن أي جهد لمقاومة التغيير المطلوب.

لن أزوق الكلام، فالكثير من أعضاء مجلس النواب يخفقون في القيام بعملهم على النحو الواجب. ويسعون إلى تخريب العملية السياسية لتحقيق مأرب شخصية خلف ستار الإجراءات. فالأمر واضح، هم ببساطة ليست لديهم النية في التخلّي عن مناصبهم. وقد وضعوا أحکاماً قانونية يبتغي منها البقاء في السلطة إلى الأبد.

ومن أجل طموحات شخصية للبعض، دفع جميع مواطني ليبيا أثماناً باهظة.

أرجو بأي تقارب بين المجلسين وأنوّه بمجتمعاتهما الأخيرة في طرابلس غير أنه يتوجب توجيه هذا النشاط لتحقيق تقدم في العملية السياسية، وليس لضمان إطالة عمر المجلسين.

وانتساقاً مع تعليمات الأمين العام للأمم المتحدة، فقد استفدت كل الطرق التقليدية في سبيل الدفع بالعملية التشريعية إلى الأمام. وإلى يومنا هذا، لا تزال هذه الطرق إما مسدودة أو أنها مصممة بحيث لا تفضي إلى أية نتيجة.

فإذا لم يتم تشريع القانون قريباً، فإننا لن نستمر في هذا النهج.

إذ ثمة سبل أخرى لتحقيق التغيير السياسي على نحو سلمي وسوف نتبناها دون تردد، وبكل حماس بالتأكيد.

السيد الرئيس، أعضاء المجلس الكرام

النص المدلٍ به

أدرك تمام الإدراك أن أعضاء هذا المجلس ليسوا محضر متقرجين على الأزمة الليبية، ويرغبون في إنهائها في أسرع وقت ممكن. إن موقفهم الموحد والحااسم والصريح هو ما يحتاج الليبيون سماعه، إذا ما أريد لمواطني هذا البلد أن ينعموا بالسلام والهدوء اللذين يتوقعون إليةما .

شكراً لكم